

## العمالة المنزلية .. الصداق المزمّن

# قضية الأسبوع



# مواطنون ومواطنات: جلب الخدم «صاير عوار راس»

كالهنديّة فالأسعار ثابتة تقريباً ولم ترتفع بالشكل الكبير، وما ساهم في ارتفاع أسعار هو الاستقدام ومطالب بزيادة الرواتب ليس فقط بالنسبة للإندونيسيات، ولكن أيضاً للسريلانكيات، حيث باتت مكاتب الاستقدام في سريلانكا تسعى لاستغلال الأزمة الحالية وتطالب بمزيد من العمولة، كما أن بعض عاملات المنازل من إندونيسيا يطالبن بزيادة في الأجر، ما يعني ارتفاع أسعار الاستقدام حيث إنهم يتميّنون بأنهن مسلمات ومهاترات، كذلك يجسدن اللغة العربية، وهناك عدد منهن يجدن اللغة الإنجليزية.

**سالم: إخضاع المكاتب للتفتيش يساهم في حل المشكلة**

**البخاري: مبدأ العرض والطلب يرفع الأسعار**

**أم راشد: بعض المكاتب تنصب على الكفلاء لتحقق الأرباح**

**أبو محمد: الخدمات الإثيوبيات يعرّفن عن المجيء للكوييت**

**منيرة محمد: الخادمة بالساعة بديل مريح جسدياً ونفسياً**

**شعبان: لا بد من موقف حازم لتخفيف العبء عن كاهل المواطنين**

سنوات مقابل أقل من نصف السعر الحالي، مضيئة أنه «على رغم ارتفاع أسعار الاستقدام وزيادة رواتبهن، فإن كثيراً من الخادمتين يفتعلن المشكلات».

وأكدت أنها تفضل الفلبينية المسترجعة لإمكانية رؤيتها وأسما عينها بدلاً من الانتظار إلى حين قدومها إلى البلاد، كما أنها تشتت نواظرها وأمانتها، وأنها تستطيع فهم ما تريده منها من أول مرة. وأضافت «من خلال تجربتي، فإن مكاتب الخدم عصابة تنصب على الكفلاء لتحقق الأرباح، فهم بعد 6 أشهر سيجربون عاملات المنازل التي جاءت عن طريقهم على اقتعال المشكلات كي تكون مجبرين على إعادة تأهيلها، حينها سيدفعون لنا مبلغاً صغيراً لدفع الضرر، ثم سيأخذونها لكفيل آخر من جديد بمبلغ كبير». ويقول أبو محمد صاحب مكتب: تتفاوت أسعار الخدمات بحسب جنسياتهن، فترتفع بالنسبة إلى الفلبينية والإندونيسية بسبب الطلب الكبير عليهن، فضلاً عن فرض حكوماتهن عمل فحص طبي للخدمة قبل قدومها للبلد وإعطاء المكاتب لهن دورات تعلمهن حقوقهن وواجباتهن، علاوة على سعر تذاكر السفر واستخراج التأشيرات مع ضرورة تصديق سفارة الدولة عليها بمبلغ مالي، ولا ننسى أن الجزء الأكبر من هذه الأموال يعطى للخادمة نفسها قبل قدومها. أما بالنسبة لأسعار بقية الجنسيات، فيقول: «نشهد اليوم عزوفاً على طلب الخادمتين الإثيوبيات وخصوصاً بعد الجرائم المؤسفة التي قامت بها بعض المنتميات إلى هذه الجنسية في دول الخليج، ما باقى الجنسيات

أكثر من الأم. وأضاف: لقد تربينا من دون وجود خدم ولا أحب أن تربي أطفالي خادمة. وعن الأسعار قال أن الأسعار مرتفعة جداً ومبالغ فيها حيث وصل مبلغ استقدام خادمة إلى 1200 دينار ولكن للأسف فإن الموضوع عرض وطلب، والمكاتب تستغل ضرورة المواطن في جلب خادمة، ولكن يجب أن يكون هناك رقابة وتشديد أكثر على المكاتب ودراسة وضع الخادمة جيداً قبل جلبها من بلدها.

**يفتعلن المشكلات تخبرنا أم راشد بأنها كانت تحصل على الخادمة قبل عدة**

المواطن هو طريقة الإجراءات عن التليغ عن الخادمة الهاربة والتكاليف التي يضطر لأن يدفعها بالإضافة إلى أنه يكون قد خسر نقوده التي دفعها من قبل.

أما نجيب سالم فيقول: يجب أن يكون هناك رقابة وتفتيش على المكاتب وأن تحدد الأسعار، لأنه للأسف المكاتب تستغل المواطن بشكل كبير واحتياجه لاقتناء خادمة وخصوصاً إذا طلب خادمة من الخارج فيضع الشروط التي يريدها وليس هناك من رادع لأنه يعرف الحاجة الملحة للمواطن في استقدام خادمة، بالإضافة أن رواتبهن أصبحت مرتفعة جداً ومن الصعب على المواطن دفعها مقارنة بالراتب الذي يتقاضاه، ولكن ما الحل إذا كان يعمل هو وزوجته وليس لديه البديل أو المكان الذي يضع أطفاله فيه؟! من جهة أخرى، فإن لؤي البخاري ضد مبدأ وضع خادمة في المنزل بشكل نهائي حتى لو اضطرت المرأة لأن تترك عملها لأنه ليس هناك أحد حريص على متطلبات المنزل والأطفال أكثر من الأم.

وأضاف: لقد تربينا من دون وجود خدم ولا أحب أن تربي أطفالي خادمة. وعن الأسعار قال أن الأسعار مرتفعة جداً ومبالغ فيها حيث وصل مبلغ استقدام خادمة إلى 1200 دينار ولكن للأسف فإن الموضوع عرض وطلب، والمكاتب تستغل ضرورة المواطن في جلب خادمة، ولكن يجب أن يكون هناك رقابة وتشديد أكثر على المكاتب ودراسة وضع الخادمة جيداً قبل جلبها من بلدها.

وأضاف: لقد تربينا من دون وجود خدم ولا أحب أن تربي أطفالي خادمة. وعن الأسعار قال أن الأسعار مرتفعة جداً ومبالغ فيها حيث وصل مبلغ استقدام خادمة إلى 1200 دينار ولكن للأسف فإن الموضوع عرض وطلب، والمكاتب تستغل ضرورة المواطن في جلب خادمة، ولكن يجب أن يكون هناك رقابة وتشديد أكثر على المكاتب ودراسة وضع الخادمة جيداً قبل جلبها من بلدها.

**يفتعلن المشكلات تخبرنا أم راشد بأنها كانت تحصل على الخادمة قبل عدة**



لؤي البخاري

**ضوابط وقوانين**

من جهته، يقول عماد صنديل: يجب أن توضع ضوابط وقوانين وأسعار محددة ولا يترك الأمر يتجاوز المنطق وأن يستغل المواطن بهذا الشكل لأنه ينعكس كثيراً على الأسرة ويخلق معاناة كبيرة وخصوصاً في ظل الظروف المادية الصعبة واضطرار المرأة للعمل ووقوفها إلى جانب زوجها ومساندته مادياً وفي هذه الحالة لا تستطيع الأسرة الاستغناء عن الخادمة، كما أن هناك الكثير من العائلات الذين لديهم شخص مسن أو مقعد ويحتاجون إلى مساندة ووجود خادمة تساعد، ولهذا أصبحت الخادمة عنصراً أساسياً حتى لا يكون عبئاً على الأسرة.

من جانبها، قالت فاطمة العدواني أن هناك فوضى وعدم تنظيم فسي موضوع مسألة الخدم فعلى الرغم من الأسعار المرتفعة فمشكلة هروب الخدم منتشرة كثيراً حيث تهرب الخادمة بعد وصولها إلى الكفيل بعد يوم أو يومين، فكثير من الخادمتين يعن أرقام وعناوين أشخاص ينتظرون لتسغيّلهن براتب أعلى من راتب الكفيل الذي استقدمها، وما يزيد معاناة



أمينة العازمي

وان الكثير من العائلات لا يستطيعون توفير التكاليف المطلوبة على الرغم من ضرورة جلب خادمة وذلك بسبب تدني رواتبهم وإذا لم يكن لهم مصدر دخل آخر في ظل الظروف الاقتصادية السيئة وضغوطات الحياة فهناك أقسام مدارس ومدرسين خصوصيين، ورواتب الخادمتين ارتفعت كثيراً في السابق كان 40 أو 60 ديناراً أما الآن وصل إلى فوق 90 ديناراً، وأضافت يجب أن يوضع قانون يحد من جشع المكاتب ويجب مراعاة الوضع الاقتصادي العام.

أما أماني عبد العليم فتري أن عدم وضع قوانين محددة وواضحة ملزمة من أكثر أسباب تفاقم مشكلة الخادمتين، ولذلك فإنها تطالب بضرورة التزام المكتب بالشروط المطلوب توافرها في الخادمة والتأكد من أنها ليست من صاحبات السوابق في بلادها تقادياً للمشاكل الكثيرة التي تحصل في المنازل مع الأطفال بعد أن يكون المواطن وضع مبلغاً لا يستهان به ليترك أطفاله بين أيد أمينة حتى لا تذهب نقوده خسارة إذا هربت أو إذا اضطهرو لأن يرجعوا للمكتب في حال اكتشافه لسوء سلوكها أو مرضها أو ما شابه ذلك.



عماد صنديل

**العجمي: تكاليف استقدام العمالة مبالغ فيها وهروب الخدم صار شائعاً الشمري: يجب توحيد السعر في جميع المكاتب**

**أم ناصر: يجب وضع قانون يحد من جشع مكاتب استقدام الخدم**

**عبد العليم: ضرورة التأكد من خلو سجل العمالة الجنائي من أي سوابق**

**صنديل: يجب وضع ضوابط وقوانين وأسعار محددة**

**العدواني: تكاليف الإبلاغ عن العمالة الهاربة ترهق المواطنين**

أزمة كبيرة تعيشها أغلب البيوت الكويتية في الأونة الأخيرة بسبب ارتفاع أسعار الخدم بشكل كبير وكثرة مشكلاتهم والرسوم المبالغ فيها عند جلب الخادمة أو حتى في حال إعادة تأهيلها إلى المكتب، والأسعار باتت غير معقولة حيث وصلت تكلفة الحصول على خادمة فلبينية إلى 1000 دينار ويقل المبلغ قليلاً بالنسبة للجنسيات الأخرى، هذا إضافة إلى معاشاتهم التي وصلت إلى 120 ديناراً. من هذا المنطلق أصبحت عملية الاستعانة بالخدم التي يفترض أن تكون في الأساس طريقة للراحة أصبحت مصدراً للصداق المزمّن و«عوار الراس» ويلبسا يحتاج إلى ميزانية مفتوحة ترهق كاهل البيوت الكويتية. من أجل هذا قامت «الأنباء» بجولة لاستطلاع آراء المواطنين عن مدى معاناتهم من هذا الموضوع وجاءت التفاصيل كما في السطور التالية:

فسي البداية، قال أحمد العجمي أن تكاليف استقدام الخادمتين مبالغ فيها خاصة مع انتشار ظاهرة هروب العبيد منهن، وقال يجب أن يكون هناك قانون لردعهم من الهروب حيث من غير المعقول أن يتحمل الكفيل نتائج هروب العمالة من خسارة تكاليف استقدامها إلى دفع ثمن تذكرة السفر عند الإمساك بها.

أمل سمية الشافعي وهي ربة منزل تقول إن معاناتها زادت كثيراً بعدما انتهى عقد خادماتها الأولى والآن مضطرة لجلب خادمة أخرى والأسعار مرتفعة جداً، مضافة: أنا وزوجي نعمل ولا مفر لنا من استخدام خادمة فلدي ثلاثة اولاد ودوامي طويل ومضطرة لأن ادفع أي مبلغ لكي استطع أن أجلب خادمة لأنه بالفعل وجدتها أراحها كثيراً وعبئاً عن اكتافنا وأصبح وجودها في المنزل شراً لا بد منه.

بدوره، يقول فهد الشمري: إضافة إلى ارتفاع أسعار الخدم غير الطبيعي هناك تأخير جداً في عملية استقدام الخدم، فانا وزوجتي نعمل ولدي طفلان فأين سنضع أطفالنا وهم ليسوا في سن تسمح بأن نضعهم في حضانتها ولا مدرسة، ومن آثار تلك السلبية أننا نغيب كثيراً عن العمل ونأخذ أجازة لكي نتمكن من الجلوس مع الأطفال إلى حين تأتي الخادمة، مشدداً على أنه يجب توحيد السعر في جميع المكاتب لأن كل مكتب له سعر خاص وهذه مشكلة أيضاً. أم ناصر ترى أن أسعار استقدام الخدم عالية جداً،



البعض يستغل حاجة المواطنين للمحة للعمالة المنزلية